الأمم المتحدة

TCDC/13/2

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

Distr.: General
24 March 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الدورة الثالثة عشرة
نيويورك ٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣
البند ٣ من جدول الأعمال

النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بالمقررين ١/١٢ و ٢/١٢ للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويتناول التقرير: (١) حالة تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والإطار الموحد للنتائج الذي أُدرج في المبادئ التوجيهية؛ (ب) ووضع صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته واستعماله؛ (ج) والتوقيتات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستنادا إلى نتائج الاستعراض الواردة في هذا التقرير، يجري تقديم توصيات من أجل تحقيق أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عموما.

170403 160403 03-29278 (A)
0329278

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٤-١٤	٤
ثالثا – وضع صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته واستعماله ومبادرات حشد الموارد ذات الصلة	١٥-٢٥	٧
رابعا – الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون التقني في ما بين البلدان النامية	٢٦-٤٥	١٠
خامسا – التوصيات	٤٦	١٦

أولا – مقدمة

١ – في مقرري اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١/١٢ و ٢/١٢، المؤرخين ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أكدت اللجنة من جديد على ما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خصوصا وما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عموما من أهمية متواصلة باعتبار أنهما يشكلان استراتيجيتين للإفادة القصوى من الإمكانات الإنمائية للبلدان الإنمائية وأنهما يشكلان وسيلتين تكفلان مشاركتهما الفعالة والمتساوية في النظام الاقتصادي الدولي. وعليه طلبت اللجنة إلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء والى منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب. وعلى وجه الخصوص، طلبت اللجنة إلى منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية وسائر المؤسسات المتعددة الأطراف، أن تتخذ المزيد من التدابير الملموسة لجعل الاستعانة بآليات التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من برامج تعاونها العادية بما يتمشى واستراتيجيات التوجهات الجديدة.

٢ – وفي هذا الصدد، قررت اللجنة الرفيعة المستوى استعراض المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والإطار الموحد للنتائج في دورتها الثالثة عشرة التي سوف تعقد في عام ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتخذ إجراءات لزيادة حشد الموارد صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحُثت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أيضا على تطوير نظام فعال لإدارة واستخدام موارد الصندوق الاستئماني. وختاما أكدت اللجنة الرفيعة المستوى على الحاجة إلى كفالة أن تضطلع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور فعال على اعتبار أنها الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى، وجهة تنسيق منظومة الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وجهة الوصل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعليه، طلبت اللجنة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كفالة الإبقاء على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقررت أيضا أن تُجري استعراضا دوريا لأثر الوحدة الخاصة وأدائها في دعم وتعزيز وتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وعلى صعيد المنظومة بكاملها.

٣ – وتمشيا مع المقررين المذكورين أعلاه، يستعرض هذا التقرير ما يلي: (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون فيما بين البلدان

النامية؛ (ب) ووضع صندوق التبرعات الاستئماني بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته واستخدامه، والمبادرات الأخرى لحشد الموارد؛ (ج) والترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي كل من هذه المجالات، يقدم التقرير توصيات مخفضة لتعزيز دعم التعاون التقني في ما بين البلدان النامية خصوصا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عموما.

ثانيا – تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤ – يتطلب التعزيز الفعلي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جانب منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة لتوجيه تصميم هذا التعاون وبلورته وتنفيذه ورصده وتقييمه. وكان هذا هو الاعتبار الذي حدا باللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في مقررها ١/٧، الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩١، إلى أن تدعو إلى إعداد مبادئ توجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني في مختلف منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

٥ – واستجابة للمقرر ١/٧، أعدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مبادئ توجيهية تسعى إلى ممنهجة المبادئ التي تهتدي بها السياسات والإجراءات المتبعة في مختلف منظمات ووكالات الأمم المتحدة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ففي دورتها الثامنة، المعقودة في عام ١٩٩٣، رحبت اللجنة الرفيعة المستوى بإعداد المبادئ التوجيهية وطلبت إلى المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة تطبيق المبادئ التوجيهية هذه، على أساس تجريبي.

٦ – ونقحت المبادئ التوجيهية في عام ١٩٩٧ لتتسق مع استراتيجية التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أعدتها الوحدة الخاصة بناء على طلب من الجمعية العامة، ووافقت عليها اللجنة الرفيعة المستوى. وراعى التنقيح تعليقات وتوصيات لجنة التنسيق الإدارية (التي أصبحت الآن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق) وغيرها من التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة والمنبثقة عن مقررات وقرارات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الرفيعة المستوى، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧ – وبناء على طلب من اللجنة الرفيعة المستوى، أعدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عددا من المؤشرات المشتركة لقياس التقدم الذي تحرزه مختلف

منظمات الأمم المتحدة في تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة، وللإبلاغ عنه. ونوقشت المؤشرات المقترحة في اجتماع مشترك بين الوكالات لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عقدته الوحدة الخاصة، في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، عقب الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى. ونتيجة لهذه المناقشات، تم الاتفاق على أن ترأس الوحدة الخاصة الجهد الرامي إلى وضع إطار موحد للنتائج، يستند إلى مؤشرات معيارية وعملية وإلى نهج مبتكرة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وسوف تستخدم مختلف منظمات الأمم المتحدة هذا الإطار على أساس تجريبي.

٨ - ويتبين من استعراض للتقارير التي أعدتها للدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى، مختلف المنظمات والوكالات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها أن هذه المنظمات والوكالات تسعى إلى تطبيق مؤشرات نموذجية في إعداد تقاريرها. وفي هذا الصدد، أوضح عدد من المنظمات المقدمة للتقارير، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، أنها بلورت سياسات مناسبة وأنشأت مراكز تنسيق لكفالة إعطاء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الاعتبار الأول في أنشطتها المتعلقة بالبرمجة وفقا لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٤١. وأفاد عدد من هذه المنظمات والوكالات أيضا أنها، على الصعيد العملي، أنشأت شبكات تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من مثل برنامج الفاو، على شبكة الإنترنت، لنظام الوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في حالات الطوارئ (EMPRES)، والشبكات التفاعلية التي استحدثها مركز التجارة الدولية في إطار شبكة التجارة العالمية (World Trade Net) وشبكة ''الإسكاب'' للمؤسسات التدريبية والبحثة الحكومية المحلية (LOGORTI)، وشبكة (WIPONET) التي أنشأتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٩ - وسعت المنظمات المقدمة للتقارير إلى تعزيز تبادل المهارات والخبرات فيما بين البلدان النامية في مجالات اختصاص كل منها. وإضافة إلى ذلك، نجحت المنظمات والوكالات المعنية في تطوير عدد من النهج المبتكرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت هذه هي الحال في برامج ''الفاو'' للشراكة، الذي يُيسر تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وفي برنامج ''الفاو'' الخاص للأمن الغذائي، الذي يُيسر نقل الخبرات من أكثر البلدان تقدما إلى البلدان النامية الأخرى؛ وفي جوانب، من شبكة التجارة العالمية التابعة لمركز التجارة الدولية، تركز

على تعزيز القدرات ذات الصلة بالتجارة في البلدان النامية، وفي أسلوب البرمجة اللامركزية في صندوق الأمم المتحدة للسكان الداعم للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٠ - وقد قدمت المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مقرونة بالإطار الموحد للنتائج، المرفق بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوارد في الوثيقة TCDC/12/3، إلى الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى، مشفوعة بتوصية تطلب فيها اللجنة إلى منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي القيام بما يلي (أ) اتباع المبادئ التوجيهية بدقة أكبر في تصميم برامجها واستخدام الإطار الموحد للنتائج استخداما منهجيا في رصد النتائج وقياسها؛ (ب) وتكثيف جهودها الرامية إلى أن تعمم في صلب أنشطتها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما على الصعيد القطري، باستخدام آليات التخطيط والبرمجة وتقديم التقارير. وتشمل هذه الآليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر التعاون على الصعد القطري والإقليمي والأقاليمي، والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وإضافة إلى ذلك، أوصي بأن تطلب اللجنة إلى الوحدة الخاصة زيادة أن تتاح للبلدان النامية سبل الوصول إلى شبكة المعلومات من أجل التنمية وتعزيز وصلات هذه الشبكة بالشبكات ذات الوجهة الإنمائية في البلدان النامية وبشبكات منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - وعلى الرغم من اعتماد اللجنة الرفيعة المستوى في مقرريها ١/١٢ و ٢/١٢ التوصية الواردة في (ب) فإن اللجنة قد أشارت مع ذلك إلى رغبتها في استعراض المبادئ التوجيهية المنقحة كبند مستقل في جدول أعمالها في دورتها الثالثة عشرة.

١٢ - وفي الاجتماع المشترك بين الوكالات لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي عقدته الوحدة الخاصة للتعاون في ما بين البلدان النامية في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بُعَيْد اختتام الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى، سُلم بأنه على الرغم من أن الإطار الموحد للنتائج، الذي وضعته الوحدة الخاصة قد مكن مختلف منظمات ووكالات الأمم المتحدة من تحسين تقاريرها عن الأنشطة المضطلع بها دعما للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية فإنه لم يكن في الإمكان أن يعرض التقرير المقدم إلى اللجنة جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكان لذلك سببان رئيسيان تمثل أولهما في القيود المفروضة على العدد المقرر لصفحات التقرير الواجب تقديمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى، وتمثل السبب الآخر، وهذا هو الأهم، في الصعوبة الماثلة في عرض كامل لجميع الأنشطة ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية نظرا إلى عدم وجود آلية مناسبة في منظومة الأمم المتحدة لتخصيص القيمة المالية الصحيحة

لمدخلات ميزانية المشاريع ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسلِّم أيضا، بناء على ذلك، بضرورة اعتماد نهج أكثر استباقية لتحقيق تخفيض صحيح لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللوصول إلى تقييم مناسب لهذه الأنشطة. واتُّفق على ضرورة بذل الجهد لإدراج الإطار الموحّد للنتائج في المبادئ التوجيهية المقترحة، لأنه تبين أن المؤشرات الواردة في الإطار الموحّد للنتائج قد عملت على تمكين منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها من منهجة تقاريرها، المعدّة لتقديمها إلى اللجنة الرفيعة المستوى، عن الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٣ - وعليه نُقِّحت المبادئ التوجيهية استنادا إلى المشاورات المشار إليها أعلاه مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، وهي تضم الآن، كعنصر أساسي منها، الإطار الموحّد للنتائج الذي قُدِّم إلى الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى في مرفق لتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوارد في الوثيقة TCDC/12/3، الصادرة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، تُحدد المبادئ التوجيهية عددا من المسائل الجديدة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تعزيز الأنشطة ذات الصلة بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٤ - ويُقترح إذاً أن تعتمد اللجنة الرفيعة المستوى المبادئ التوجيهية وأن تطلب إلى منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها اتخاذ المبادئ التوجيهية هذه إطارا لتوجيه دعمها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثالثا - وضع صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارته واستعماله ومبادرات حشد الموارد ذات الصلة

١٥ - بناء على طلب من الجمعية العامة، أنشأ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٩٦. وكان إنشاء هذا الصندوق تسليما بالحاجة إلى حشد مستوى كاف من الموارد لتمويل أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي برزت كمجال للتعاون الإنمائي ذي أولوية. واعتبر هذا المجال ذا أولوية نظرا لازدياد عدد البرامج التي اعتمدتها البلدان النامية في شتى منتدياتها الحكومية الدولية، وللدعوة الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة من أجل تكثيف جهودها الداعمة لهذا التعاون.

١٦ - وتقع مسؤولية إدارة صندوق التبرعات الاستئماني، الذي يخضع للسلطة العامة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على عاتق مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي ترفع إليه تقارير نصف سنوية من الموظفين المسؤولين عن المشاريع التي تحوّل

من الصندوق الاستئماني. وتُعرض النفقات على المشاريع التي تموّل من الصندوق الاستئماني في باب مستقل من دفتر الأستاذ المالي، الذي تمسكه الوحدة الخاصة لكفالة الرصد الفعّال للنفقات المتكبدة في هذا الإطار. ويقدِّم مدير الوحدة الخاصة إلى مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير عن الأنشطة المضطلع بها في إطار الصندوق الاستئماني.

١٧ - وفي فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢، اجتذب الصندوق الاستئماني مساهمات بلغت ٧٥٠ ٠٠٠ دولار: منها ٦٥٠ ٠٠٠ دولار مقدمة من الصين و ١٠٠ ٠٠٠ دولار مقدمة من جمهورية كوريا.

١٨ - واستُكملت هذه الموارد بمساهمات من اليابان في تقاسم التكاليف، بلغ مجموعها ٨ ١٥٠ ٠٠٠ دولار، قدّمها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق تنمية الموارد البشرية الياباني، وبتمويل مواز مقدّم من صندوق روكفلر (١١٧ ٠٠٠ دولار) ومن المركز الدولي للبحوث الإنمائية (٤٠٠ ٠٠٠ دولار) ومن الوكالة الكندية للتنمية الدولية (١ ٠٤٠ ٠٠٠ دولار). ووصلت الموارد الأساسية المتاحة للوحدة الخاصة خلال الفترة المناظرة لتمويل الأنشطة ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى مبلغ قدره ٥ ٣٢١ ٠٠٠ دولار.

١٩ - واستخدمت في تمويل المشاريع الواردة في المجالات المواضيعية الخمسة الواردة في استراتيجية التوجهات الجديدة الموارد المساهم بها في صندوق التبرعات الاستئماني ومساهمة حكومة اليابان في تقاسم تكاليف التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمقدّمة من صندوق تنمية الموارد البشرية الياباني. وقد قدِّمت مخصصات، في المقام الأول، لمشاريع في مجالات القضاء على الفقر، والتجارة والاستثمار، هذا إلى جانب تخصيص نسبة صغيرة لإدارة المعونات. وقدِّمت المساعدة أيضا لمشاريع تتناول تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وحماية البيئة. وكان جانب كبير من المخصصات، المقدمة من صندوق تنمية الموارد البشرية الياباني، قد قدّم دعما لبرنامج التعاون ما بين أفريقيا وآسيا، الذي نُفِّذ على سبيل المتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، والذي بلغت نسبته ٥٢ في المائة من الموارد المتاحة، ودعما للتعاون في ما بين بلدان آسيا، الذي بلغت نسبته زهاء ٢٧ في المائة من الموارد. وعلى الرغم من أن أفريقيا وآسيا قد برزتا على نحو ظاهر للعيان في تخصيص الموارد فإن المساعدة قد قدِّمت أيضا لأنشطة مشاريعية تم الاضطلاع بها في الدول العربية، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٠ - وكان اثنان من أبرز المشاريع المموّلة بموجب مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا هما منتدى الأعمال التجارية الأفريقي الآسيوي والمشروع الجديد لزراعة

الأرز في أفريقيا. وقد أظهر المشروع الأخير الذي نُفِّذ بالتعاون مع رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، أنه مشروع يبشِّر بالخير الكثير في مجال توفير أصناف من الأرز عالية المردود ومقاومة للأمراض، بما يتوقع أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاج الأرز في غرب أفريقيا ونقص مناظر في الواردات من هذا المحصول. ومن أجل نشر المعلومات عن المشروع الجديد لزراعة الأرز في أفريقيا، أنشئت مبادرة زراعة الأرز في أفريقيا شراكة تعاونية تربط بلدان غرب أفريقيا بالمانحين والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المزارعين. ومن المتوقع أن يكون لمبادرة زراعة الأرز في أفريقيا دور كبير في تنفيذ الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، وسوف يُسهم المشروع الجديد لزراعة الأرز في أفريقيا في زيادة إنتاج الأرز خلال سنة الأمم المتحدة الدولية للأرز في عام ٢٠٠٤.

٢١ - وخضعت جميع المشاريع التي تلقّت الدعم لعملية تقييم للمشاريع تم الاضطلاع بها في إطار لجنة تقييم المشاريع، التي نظّمتها الوحدة الخاصة. وأجريت مشاورات أيضا مع الحكومات والمؤسسات المساهمة بشأن تصميم المشاريع وبلورتها.

٢٢ - ومنذ اختتام الاجتماع الثاني عشر للجنة الرفيعة المستوى المعقود في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠١، كانت التبرعات المقدّمة إلى صندوق التبرعات الاستئماني متواضعة إلى حد بعيد على الرغم من الجهود التي بذلتها الوحدة الخاصة بهدف توعية المتبرعين المحتملين بالاحتياجات المالية للصندوق وبالعديد من مقررات الهيئات الحكومية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى، والتي أهابت بالمتبرعين المحتملين إلى التبرع إلى الصندوق. وواقع الأمر أنه في حين رحبت اللجنة الرفيعة المستوى، في الفقرة ٣ من منطوق المقرر ١/١٢ باء، بالتبرعات المالية المقدمة من بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى صندوق التبرعات الاستئماني وإلى مبادرات التعاون الثلاثية فيما بين بلدان الجنوب التي ترعاها أو تديرها الوحدة الخاصة، فإنها قد حثت سائر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تكون لها القدرة على المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني على فعل ذلك.

٢٣ - ونظرا لشح المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات الاستئماني، فقد شرعت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بلورة استراتيجية لحشد الموارد للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، آخذة بعين الاعتبار الوضع المالي للمانحين، والبلدان المحورية في ما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقطاع الخاص. وستقوم الاستراتيجية المذكورة على أساس بلورة برامج قابلة للتسويق، ذات صلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالتعاون في ما بين بلدان الجنوب، ويمكن أن تكون جذابة للمانحين المحتملين. وسوف يبذل جهد يرمي إلى إشراك المانحين المحتملين في وضع هذه المبادرات. وسوف يتم

التركيز على ترتيبات التعاون الثلاثية، التي تبين أنها تتمتع بجاذبية كبيرة لعدد من المانحين التقليديين وللبلدان المحورية أيضا في الأعوام الأخيرة.

٢٤ - ومتابعة لهذه الاستراتيجية، سوف تُعد الوحدة الخاصة منشورات مناسبة تبين الأهمية المتزايدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع التأكيد على فوائد هذه الآلية في بلورة وتنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي على أرض الواقع. وهذه الآلية فعالة التكلفة لأنها تشمل نقل الدراية الفنية والخبرات المتاحة في أكثر البلدان تقدما إلى سائر البلدان النامية. ويُعد الكثير من هذه الخبرات نتاج الاستثمارات في التعاون الإنمائي التقليدي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٢٥ - وعلى الرغم من ذلك، سوف يكون من الأهمية أن تواصل اللجنة الرفيعة المستوى حث كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمؤسسات الخاصة على مضاعفة جهودها الرامية إلى الإسهام إلى صندوق التبرعات الاستئماني، ذلك أن هذه التبرعات تقتضيها الحاجة إلى كفالة توافر موارد كافية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يزداد التسليم بأنه يمثِّل وسيلة استراتيجية داعمة للأماني الإنمائية للبلدان النامية، وبأنه يمثِّل أيضا وسيلة لتمكينها من التصدي للتحديات الرئيسية التي تطرحها العولمة.

رابعا - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون التقني في ما بين البلدان النامية

٢٦ - يشكِّل وجود هيكل تنظيمي فعّال على الصعيد الدولي شرطا أساسيا لتعزيز برنامج دينامي للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أضحى الدور الذي تضطلع به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بسبب مسؤولياتها الواسعة النطاق حياد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خصوصا والتعاون في ما بين بلدان الجنوب خصوصا، يتبوأ مكانه مركزية في الهيكل المؤسسي لتنسيق وتعزيز وإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتبوأ الوحدة الخاصة المركز المناسب للقيام بهذا الدور نظرا لتعاونها الوثيق مع مختلف منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها ومع مجموعة الـ ٧٧ ومع مجموعات مختارة من البلدان النامية.

٢٧ - وتسليما بالدور المركزي الذي تضطلع به الوحدة الخاصة في تعزيز التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فقد دأبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني في ما بين البلدان النامية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، على الدعوة إلى الحفاظ على هويتهما المستقلة في هيكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى

تعزيز قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها. وقد تناولت هذا المركز بالتفصيل الفقرة ٥ من منطوق المقرر ٢/١٢ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة. ذلك أن اللجنة الرفيعة المستوى لم تؤكد فحسب الحاجة إلى كفالة أن تضطلع الوحدة الخاصة بدور فعّال بوصفها الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى وجهة تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك بوصفها جهة الوصل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على صعيد منظومة الأمم المتحدة، ولكنها طلبت أيضا إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل الإبقاء على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثِّل هذه العبارات توافقا حكوميا دوليا بعيد العهد بشأن هذا الموضوع.

٢٨ - وتتضح ولاية الوحدة الخاصة في خطة عمل بيونس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكذا في شتى التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة والواردة في المقررات والقرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى، ولا سيما في استراتيجية التوجهات الجديدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، وفي المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٩ - وفي حين أن الولاية الأصلية للوحدة الخاصة فيما يتصل بالتعاون التقني في ما بين البلدان النامية والتي تتضح في هذه الوثائق ما زالت ولاية قائمة فإن تسمية الوحدة الخاصة مؤخرا بأنها جهة تنسيق التعاون في ما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة تعني توسيع نطاق الولاية الأصلية. وعلاوة على ذلك، بدّلت التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية، بفعل العولمة وإقرار أطر التعاون الإنمائي الجديدة، من مثل برنامج عمل هافانا، الذي أقرّه مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وتوافق آراء طهران، والإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، السياق الذي سيتعين فيه متابعة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتقتضي هذه الجهود إذاً إجراء شيء من التحوُّل في التركيز الاستراتيجي في عمل الوحدة الخاصة وإدخال تعديلات في هيكلها التنظيمي. والمقترحات المطروحة في هذا الصدد مبينة في الفروع التالية من هذا التقرير.

٣٠ - يُقترح أن يستلهم جدول أعمال الوحدة الخاصة الطويل الأجل الحاجة إلى استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خصوصا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عموما وسيلتين حيويتين لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية واستراتيجية هامة تكفل مشاركة هذه

البلدان بفعالية وعلى قدم المساواة في النظام الاقتصادي الدولي. وانسجاما مع هذا المنظور، سوف تسعى الوحدة الخاصة إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) زيادة الوعي بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف مختلف الإعلانات وبرامج العمل الاقتصادية التي اعتمدتها البلدان النامية، وكذا في بلوغ أهداف ترتيبات التعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما الإعلان بشأن الألفية؛

(ب) تيسير استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية فعالة التكلفة للتعاون الإنمائي؛

(ج) الإسهام في حشد وتجميع الموارد ونقل الدراية الفنية والخبرات فيما بين البلدان النامية دعما لأهدافها الإنمائية الفردية والجماعية؛

(د) إعداد أدوات مبتكرة يمكن أن تستخدمها البلدان النامية لتعزيز التعاون فيما بينها دعما لأهدافها الإنمائية الوطنية والجماعية؛

(هـ) العمل وسيطا وذلك بالقيام بالتوسط للتعاون الفعال فيما بين الشركاء المحتملين في الجنوب وتهيئة الأحوال الكفيلة بذلك؛

(و) دعم الجهود الجماعية للبلدان النامية الرامية إلى التصدي بفعالية للتحديات التي تنجم عن اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٣١ - وفي اضطلاعها بهذه المهام، سوف تقدِّم الوحدة الخاصة المشورة بشأن الأطر المؤسسية التي يمكن أن يتم من خلالها التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وسوف تساعد في إقامة الكيانات التي تيسِّر استخدام آلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسوف تسدي إلى الحكومات والقطاع الخاص ومجتمع المنظمات غير الحكومية وسائر المؤسسات ذات الصلة في البلدان النامية المشورة بشأن فُرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسوف تمدُّ اللجنة الخاصة أيضا البلدان النامية بمعلومات يمكن أن توجِّه وتيسِّر بلورة السياسات وعملية اتخاذ القرار في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسوف تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لكفالة مشاركتها الفعالة في المفاوضات العالمية، وسوف تدعم المبادرات الرائدة التي يكون لها أهمية استراتيجية لاتخاذ التعاون في ما بين بلدان الجنوب وسيلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - وسوف تسعى الوحدة الخاصة إلى أن تجمع ما بين الولاية التقليدية الرامية إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبين مسؤولياتها الجديدة المتعلِّقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمشار إليها في الفقرة ٥ من منطوق المقرر ٢/١٢، الذي اتخذته اللجنة

الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، سوف تحافظ الوحدة الخاصة على تركيز مزدوج، في مسؤولياتها، أي على أن تكون عاملا حفازا في تيسير تعميم آليات التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى أن تكون جهة تنسيق، على نطاق المنظومة، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٣ - وتشمل بعض المعايير، التي سوف تستخدم في تحديد الأنشطة التي ستضطلع الوحدة الخاصة بها، اشتراك عدد كبير بدرجة متقدمة من البلدان النامية في الأنشطة المقترحة والتزامها بها، والأثر الاستراتيجي المتوقع لهذه الأنشطة. وسوف ينظر أيضا في الدعم أو الاشتراك المحتمل من جانب سائر مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو وحداته في الأنشطة المقترحة.

٣٤ - وتسليما بأهمية إنشاء شراكات فعالة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سوف تسعى الوحدة الخاصة إلى أن تنشئ مع مختلف مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحداته علاقات عمل وثيقة، تقوم على أساس زيادة المشاورات بشأن تصميم المشاريع وبلورتها وتنفيذ المشاريع المشتركة.

٣٥ - وسوف يؤخذ في الاعتبار، في زيادة تطوير الصلات البرنامجية بين الوحدة الخاصة وشتى المكاتب والوحدات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجالات ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإشراف على مهمة التنسيق، التي يمارسها الممثلون المقيمون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتهم منسقين مقيمين.

٣٦ - وفي السعي إلى إقامة علاقات عمل مع سائر منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، سوف تعمل الوحدة الخاصة على إقامة علاقات تكميلية تستند إلى التقاء الاهتمامات والأهداف والمسؤوليات المشتركة، وتسهم فيها كل وكالة باختصاصها القطاعي الذي تنفرد به. وتشمل مجالات الاهتمام، التي يتم تحديدها للتعاون فيها مع الوكالات، المشاورات بشأن بلورة المشاريع وتصميم المشاريع المشتركة والأنشطة المشتركة لحشد الموارد.

٣٧ - وإضافة إلى الترتيبات التكميلية المحددة أعلاه، تمارس الوحدة الخاصة، على نحو ما ورد أعلاه، مسؤولية هامة في الاضطلاع بدورها كجهة تنسيق لتعزيز الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها وبدورها كجهة تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن المنظومة. على أنه نظرا لمحدودية مواردها البشرية والمالية، سوف تركز الوحدة الخاصة على أولويات معينة تستند إلى تحديد منطلقات

مناسبة للحوار مع شتى الوكالات بشأن مسائل مواضيعية ذات صلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسوف تركز الاستراتيجية، التي وضعتها الوحدة الخاصة للسعي إلى تحقيق هذه المبادرات، على عدد من الإجراءات الرئيسية. وتشمل هذه الإجراءات توعية مختلف منظمات ووكالات الأمم المتحدة بالحاجات إلى التعاون التنظيمي فيما بين البلدان النامية وإلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإلى العمل على زيادة التعاون فيما بين الوحدة الخاصة ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها.

٣٨ - وفي السعي إلى العمل مع مختلف الشركاء، سوف ينصب التركيز على الحاجة إلى الجمع بين المزايا النسبية ومواطن القوة للشركاء الإنمائيين المحتملين وللوحدة الخاصة. ويكمن موطن قوة الوحدة الخاصة في دورها كحلقة وصل رسمية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الـ ٧٧، بما يمكنها من تيسير إقامة علاقات عمل بين هاتين المنظمتين. وعلاوة على ذلك، شرعت الوحدة الخاصة في إنشاء قاعدة بيانات شاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشمل وثائق عن أفضل الممارسات، تستطيع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتبه القطرية الوصول إليها لمعرفة أسماء الخبراء والمؤسسات في الجنوب، ولتبين الفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتنمية المستدامة عموما.

٣٩ - ويمثل تصميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة أحد الأهداف الرئيسية للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسوف تنصب الاستراتيجية، التي سوف تتبعها الوحدة الخاصة في سعيها لتعميم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في أنشطة مختلف منظمات ووكالات الأمم المتحدة، على التركيز على ما يلي: (أ) إدراج عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الصكوك البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولسائر المنظمات والوكالات الداخلة في ومنظومة الأمم المتحدة، من مثل أُطر التعاون القطري وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والتقييمات القطرية الموحدة؛ (ب) وتوفير الحوافز لتشجيع المكاتب والوحدات والمكاتب القطرية على استخدام آلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة التنفيذية التي تدعمها تلك المكاتب والوحدات والمكاتب القطرية؛ (ج) وتصميم وتنفيذ برنامج ملائم لبناء القدرات لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر وفي المكاتب القطرية لتوعيتهم بأهمية التعاون التقني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٠ - وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديدا، طلب المجلس التنفيذي إلى الوحدة الخاصة إعداد استراتيجية لتعميم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستنادا إلى ورقة استراتيجية أعدتها الوحدة الخاصة، يقترح من أجل السعي إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان

الجنوب في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تعمل الوحدة الخاصة ضمن إطار مجالات ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ألا وهي الحكم الديمقراطي، وللقضاء على الفقر، ومنع وقوع الأزمات والإنعاش، والطاقة والبيئة، والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، سوف تركز الوحدة الخاصة على تيسير وصول البلدان النامية إلى الاقتصاد العالمي؛ والأخذ بالمعلومات وتكنولوجيات الاتصال دعما للأنشطة التجارية للبلدان النامية؛ ومقابلة الآثار السلبية للعولمة، وإنشاء مؤسسات للحكم والإدارة الاقتصادية، وهي مؤسسات تمس الحاجة إليها، ونقل القدرات المحلية والتكنولوجيا والدراية الفنية في عدد من المجالات الرئيسية ذات الصلة بالاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

٤١ - وكجزء من استراتيجية التعميم، سوف تضطلع الوحدة الخاصة بدور حفاز ووسيط وميسر، وذلك بقيامها بتحديد المسائل التي تسهل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبتهيئة الظروف المناسبة للتعاون الفعال فيما بين الشركاء المحتملين، وبتقديم عدد من الخدمات إلى الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية بغية توفير التوجيه على صعيد السياسة العامة وعملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٢ - وسوف يستند النهج الذي ستتبعه الوحدة الخاصة إلى تقييم الطلب والعرض فيما بين الشركاء المرتقبين. وسيكون النهج حفازا في طبيعته، لأنه سوف يستخدم قدرا صغيرا من الموارد لتوفير تمويل إضافي. وسيكون ديناميا في توجهه، وفنيا في مضمونه، وقائما على تحقيق القيمة الإضافية، المزيدة من جانب الوحدة الخاصة؛ ومركزا على السرعة والكفاءة في وسعة استجابته.

٤٣ - وسوف تعتمد فعالية التوجه الجديد المقترح للوحدة الخاصة على توفر مستوى كاف من الموارد لدعم هذا البرنامج. وقد سبق التأكيد في هذا التقرير على الجهود التي تبذل حاليا لحشد الموارد في إطار صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من أشكال التمويل من موارد غير أساسية. على أنه ينبغي إيضاح أنه، بناء على طلب من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن ينظر مدير البرنامج الإنمائي في زيادة الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتي ترعاها الوحدة الخاصة، قرر المجلس التنفيذي، في مقرره ٢/٢٠٠٢ مخصصا سنويا قدره ٣,٥ ملايين دولار للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٢، قررت الجمعية العامة، في الفقرة ١٠ من قرارها A/C.2/5/57/L.53 أن تدرج

صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، ما دام المؤتمر قائما.

٤٤ - وفي حين يمثل هذا المخصص السنوي زيادة على المبلغ المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة البرمجة السابقة، فإن هذا المخصص لا يكفي على الاطلاق لتلبية الطلب لتقديم الدعم لمختلف المبادرات ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أجل هذا السبب شرعت الوحدة الخاصة في استراتيجية لحشد الموارد ترمي إلى تأمين الموارد لبرنامج موسع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتقوم هذه الاستراتيجية على نهج ذي شقين: استهداف المصادر التقليدية لتمويل التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والقيام، في تعاون مع مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية، باستخدام مصادر جديدة من مثل البلدان النامية التي توصف بأنها ذات دور محوري في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمؤسسات الخاصة. وعلاوة على ذلك، سيولى اهتمام متزايد لترتيبات التعاون الثلاثي، التي أبدى عدد من المانحين اهتماما بها.

٤٥ - ورئي أن التحول في مهام الوحدة الخاصة وفق الأسس المقترحة، مقرونا باعتماد استراتيجية استباقية لحشد الموارد، سوف يُمكِّن الوحدة الخاصة من أن تكون أداة دينامية في تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية خصوصا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عموما. على أن الوحدة الخاصة، ستواصل، في الاضطلاع بمسؤولياتها، السير على هدي من التوجيهات ذات الصلة بالسياسة العامة والواردة في المقررات والقرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما استراتيجية التوجهات الجديدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإضافة إلى ذلك، ستضع الوحدة الخاصة في اعتبارها مواثيق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ولا سيما برنامج عمل بيونس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبرنامج عمل كراكاس للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبرنامج عمل هافانا، الذي أقره مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، وتوافق آراء طهران، وسائر أطر التعاون الإنمائي العالمي، ولا سيما الإعلان بشأن الألفية.

خامسا - التوصيات

٤٦ - استنادا إلى التحليل السابق ذكره، يوصى بما يلي:

(أ) الموافقة على المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تضم الآن الإطار الموحد للنتائج؛

(ب) الطلب إلى منظمات ووكالات داخلة في منظومة الأمم المتحدة متابعة المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذلك في تصميم برامجها ومشاريعها للتعاون الإنمائي وبلورتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(ج) حث البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية القادرة على الإسهام في صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على فعل ذلك لتمكين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من تمويل المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق البرامج والمشاريع التي تشمل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) اعتماد استراتيجية حشد الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المبينة في هذا التقرير؛

(هـ) حث منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها على التعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تكثيف الجهود الرامية إلى تعميم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أنشطتها الإنمائية.